وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ٤٨ لسنة ٢٠٠٦ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الدقهلية والسوق التابع لها للعام المالى ٢٠٠٥

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الدقهلية جلسة ٢٠٠٦/٦/٢١ باعتماد الحساب الختامى للغرفة عن العام المالى ٢٠٠٥ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٦/٩/١٨ ؛

قـــرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الدقهلية والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٥ حيث بلغت جملة الإيرادات للغرفة والسوق مبلغ ٥٦٧٣٤١١,٦٥ ج (فقط خمسة ملايين وستمائة وثلاثة وسبعون ألفًا وأربعمائة وأحد عشر جنيهًا وخمسة وستون قرشًا لا غير) وبلغت جملة المصروفات للغرفة والسوق مبلغ ٢٩٢٥٥٤٦,٥٠ ج (فقط مليونان وتسعمائة وخمسة وعشرون ألفًا وخمسمائة وستة وأربعون جنيهًا وخمسون قرشًا لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات بما فيها فائض إيرادات السوق مبلغ ٢٧٤٧٨٦٥,١٥ ج (فقط مليونان وسبعمائة وسبعة وأربعون ألفًا وثمانمائة وخمسة وستون جنيهًا وخمسة عشر قرشًا لا غير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠٠٥/١٢/٣١ مبلغ ١٧٧١٢٢٨٦,٤٥ ج (فقط سبعة عشر مليونًا وسبعمائة واثنا عشر ألفًا ومائتان وستة وثمانون جنيهًا وخمسة وأربعون قرشًا لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريرا فى ٢٠٠٦/٩/١٨

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء / أسامة مازن